أ. صاهد فتيحة

جامعة محمد بوضياف المسيلة

التفكير بنزعة التخصص في العلوم الاجتماعية:

Résumé

Notre intervention essaye de débattre la scientificité des sciences sociales, à travers la réponse à des questionnements à la fois épistémologiques " cognitives" et méthodologiques en traitant la problématique suivante: Est –ce que les sciences sociales forment – elles des ensembles disjoints; où la spécificité se trouve dans les objets "thèmes" et les méthodes utilisées; ou bien leurs spécialisations ne sont qu'une division technique qui a pour objectif une rupture avec les analyses dites holistes?

Si en ce moment la spécialisation est poussée à l'extrême, soit dans le sociologisme ou le psychologisme; ces visions s'avèrent comme une sorte de" chauvinisme" scientifique de la part des spécialistes en sciences sociales ce qui la rend un obstacle épistémologique selon la vision de Gaston Bachelard.

D'abord, nous situerons la réalité des sciences sociales en Algérie et l'absence de la complémentarité cognitive; ce qui nous a permet de détecter le rapport de la spécialisation dans les sciences sociales dans la qualité de la recherche , l'ontologie du phénomène , le contexte comme paradigme d'analyse et la crise du concept. Puis nous avons apporterons des exemples sur la métamorphose des sociétés et des comportements individuels et collectifs et de l'émergence de l'écriture d 'urgence dans les sciences sociales comme phénomène nouveau.

ملخص:

إن علوم المجتمع على النحو التي هي عليه راهنا، تعرف تشعبا وتفرعا غير مسبوق جراء التحولات السريعة التي طالت كل مناحي الحياة الفردية والجماعية، جعلت التخصص يبرز داخل التخصص، إذ أضحت العلوم الاجتماعية -علم النفس، علم الاجتماع، الانثروبولوجيا، العلوم السياسية ... - بفعل الظواهر والموضوعات التي برزت جراء تعقد الحياة الاجتماعية، تخصصات متباعدة تستحضر مقاربات تنظيرية ومنهجية متخصصة.

إنها الرؤية التي رافع من أجلها دعاة "تقسيم العمل" بين العلوم الاجتماعية، للخروج من التفسيرات "الكليانية" والتعميم، مبررين هذه النزعة التخصصية المفرطة إلى كونها ستحقق التراكم العلمي وتكرس علمية "le scientisme" العلوم الاجتماعية وجودة البحوث وإمكانية

اعتمادها لحل المشكلات الاجتماعية وتفسير الظواهر اللامتوقعة"، كالانتفاضات الشبابية والحرقة أو ما يعرف بالهجرة غير الشرعية إرتفاع معدلات الانتحار، والجريمة، وغيرها من الظواهر التي ما انفكت تتزايد مؤخرا في المجتمعات على اختلاف درجات تقدمها والرفاه الاجتماعي الذي تعرفه وثقافاتها وديناناتها التي شكلت حصنا في سنوات خلت في وجه ولوج هذه الظواهر.

وعليه فالتساؤلات التي تبرز في سياق هذا الوضع، هل يمكن ! نصص قائم بذاته القيام بدراسة أية ظاهرة دون العودة إلى التخصصات الأخرى؟ وعلى سبيل المثال لا الحصر: هل الحرقة ليست ظاهرة تاريخية، حينا نعرف تاريخيا أن المجتمع الجزائري هو مجتمعا للهجرة والتهجير، أليست هي ظاهرة المقدمين عليها، يفلتون لدراسة الحالات وفي ذات الوقت للتفسيرات الكليانية السوسيولوجية، كالفقر والبطالة وحدة المسألة الاجتماعية التي يعرفها المجتمع الجزائري؟ أليست هي ظاهرة نفسية حينا يشارك في قوارب الموت من هم ميسوري الحال وآباء مستقرين اجتماعيا للدخول في عالم المغامرة؟

ن الغاية من هذا المثال هو إبراز أن النزعة التخصصية لن تفيد في فهم وتشخيص الظاهرة، سواء من منظور العلمجتماعوية" le sociologismeأو العلمونفسانوية le psychologisme " ، هذا التعصب التخصصي سيتحول لمعوق معرفي وسيجعل من العلموية محل العلمي لا تفيد في تفسير المشكلات، لتتحول على إثرها العلو جتماعية إلى خطاب إيديولوجي تحكمه ذاتية تفقد لخطاب العارف الصبغة العلمية والموضوعية ويغيب مبدأ العقلانية كممارسة بحثية ترفع من جودة البحث وهي غاية صعبة المنال، لن تتحقق إلا في ظل وحدة العلوم الاجتماعية والتعاون التخصصي بين الباحثين.

مما سبق تسعى هذه الورقة البحثية تناول جملة من القضايا الابستمولوجية والنظرية في سياق الأفكار المطروحة حول إشكالية: هل النزعة التخصصية في العلوم الاجتماعية معوق أو دعامة للتراكمات المعرفية الكفيلة بفهم المجتمعات وتحولاتها المتسارعة؟

1- العلوم الاجتماعية في الجزائر: التكامل المعرفي المفقود

2-التخصص في العلوم الاجتماعية و أزمة جودة البحوث- أنطولوجية الظاهرة، ومفهوم السياق، وأزمة المفهوم -

3- النزعة التخصصية والكتابات الاستعجالية: سبب أزمة علوم المجتمع.

تقديم:

كتب **إدغار موران " Edgar Morin "** في أحد مقالته حول تعليمية العلوم الاجتماعية قائلا: " إن تعالي المعرفة المقسمة حسب التخصصات تبقى على الدوام عاجزة على فهم العلاقة بين الجزئي والكلي، في حين ما يجب القيام به هو دحض المعرفة الراهنة، وتكوين معرفة تحتوي الموضوعات في سياقها، وفي تعقدها، وفي وحدتها وتداخلها ".

في سياق هذه الملحوظة، تتبدى حقائق يقف عليها كل مهتم بالعلوم الاجتماعية بوصفها علوما، درسها المتخصص أو صادفه أن سمع بدورها في سياق تخصصه، فالسوسيولوجي يستنجد بالتاريخ في فهم أنطولوجية الظاهرة، وعالم النفس يستنجد بالأنثروبولوجيا في فهم بي، والاقتصادي بعلم الاجتماع لدراسة سلوك المستهلك، والسياسي بعلم النفس لفهم السلوك الانتخابي ودراسة الاختيارات العقلانية للناخب من عدمها.

في خضم هذه العلائق بين التخصصات تتبدى مسألة جوهرية هي محل إجماع كل الباحثين في العلوم الاجتماعية ظاهريا، يقرون بها في محاضراتهم كمتخصصين لكن في مفارقة لا تمارس على مستوى كتاباتهم التي تبقى تفتقد لحس استحضار التخصصات الأخرى في خضم التخصص الذي يكتب به البحث أو التخصص الذي يدرس فيه.

إن الباحثين في العلوم الاجتماعية يفتقدون لخاصية تفطن لها **ميشال فوكو**، حينما نظر للمؤلف أو الكاتب قائلا في تقديمه لمؤلفه اركيولوجية المعرفة " الكثير من أقراني يكتبون لكي لا يكون لهم وجوه، لا تسألوني من أكون ولا تطلبوا مني أن أبقى دوما على ذات الحال، لأنكم تريدون مني أن أحمل حالتي المدنية التي تنظم أوراقي. لذا فإني أطلب منكم أن تدعونا أحرارا حينما نكتب" [1]

بإسقاط هذه المقولة الفوكوية، يتبدى أن التفكير والمعرفة والعلم تستلزم تلك الحرية بالأساس التي تؤسس في المقام الأول للفكر الموسوعي- دون نرجسية- لكل مهتم بالعلوم الاجتماعية، قبل ولوج التخصص، بمعنى أن التخصص ليس غاية بذاته بل هو محصلة لمعرفة تراكمية عبر القراءات الكثيرة للعلوم الاجتماعية في بعدها الكلياني وفق المنظور الدوركايمي، أو الفيبري أو الفريدوي.

وضرورة استحضارها كتصورات منهجية ونظرية لإقامة القطائع مع المعرفة اليقينية التي صار يحملها الباحث في علوم المجتمع، ورسخت كقناعات فمجرد سماع فكرة، أو الحديث عن موضوع، في لحظات يجزم بأنه من ميدان معين يمارس بتكسونوميا تعسفية للفكر ودون إك للتعدد الابستمولوجي يدرج الموضوع قصريا ضمن تخصصه أو إبعاده منه، لكل هذه الممارسات تلاحظ وتسجل في كل التخصصات: في التاريخ أو الفلسفة، في علم الاجتماع وعلم النفس أو غيرها من الأجناس والتخصصات الأخرى.

إن هذه الحقيقة نشهدها يوميا في قاعات الدرس وفي سياق النقاشات بين الباحثين المهتمين بعلوم المجتمع في الجامعة الجزائرية، وبين الأساتذة والطلبة عند اختيار موضوعات بحوثهم في دراسات ما بعد التدرج.

كل هذا ما كان ليكون، لولا أن الباحث يدرك مسألة التعددية الابستمولوجية، التي تقيم ذلك التواصل بين التخصصات وتحتوي على المقارناتية فيما بينها، بمعنى أن الحوار العلمي يقتضي الإقرار القبلي بأنه لا توجد ممارسة أو مقاربة واحدة للعلوم الاجتماعية بل تعدد المقاربات والمعارف حول المجتمعات.

جعل التعدد في مقاربة الظواهر والمجتمعات، يحيل إلى دحض تلك الرؤية الاثنو-مركزية للتخصص وإلى مصدر تلك المقاربة التي يراد منها هيمنة التفكير، حيث يجب الاعتياد بها في دراسة مجتمعات لا تعيش نفس التاريخانية، ولا نفس الظروف التاريخية أو السياسية، ولا تملك نفس التمثلات من منظور انثروبولوجي، بعبارة أدق إنها تريد من براديغم بعينه صيغ ليفسر ويساعد في فهم الظواهر لكي يتحول إلى معوق معرفي، وهو ما تعرفه العلوم الاجتماعية في الجزائر، فأزمتها متأتية لهيمنة التفسيرات الثقافوية على العلوم الاجتماعية فهي تنتج خطاب حول الخطاب، وتبقى حبيسة تمثلات الخطاب الايديولوجي، وتصبح خطاب حول الموضوع لا في الموضوع، يتخلى عن المفهوم ذي صاغة **بيار بورديو** وتمثل في الموضعة " objectivation "، التي تقتضي عدم إهمال الفاعلون، وضرورة إدراك الباحث بوجود عدة أنظمة موصلة للحقيقة، وهي الفكرة التي تفطن لها حينما أكد على أنه " قبليا، يجب التخلي عن عادة التفكير بالبدائل: إما وإما، وهو ما سوف يؤدي إلى ذاتية، يبعد الباحث خلاله ما لا يتوافق واختياراته- ورؤيته للعالم -، لا كما عبر عنه الفاعلون إمبريقيا في سياق الدراسة أو الموضوع الذي نستكشفه "les mediqtions.

---

[1] L'Archéologie du savoir (Gallimard)

قد يسجل كل مستمع لما تقدم في هذا التقديم، إن التخصص نرفضه منذ الوهلة الأولى، طالما أننا ركزنا على الفكر الكلياني وأهميته بالنسبة لتكوين الباحث في العلوم الاجتماعية ودور هذا التكوين وانعكاسه على تعليمية العلوم الاجتماعية.

لكن لوضع المداخلة في سياق النقاش الراهن علاقة العلوم الاجتماعية ببعضها البعض، أية علاقة؟ يجب بحثها راهنا طالما أن الفرد مثل المجتمع يتغيران، ما هي مجالات دراستهما؟ هل نبقي على ذلك التقسيم للعمل بين التخصصات أو الإصرار دون تبريرات على ضرورة مواصلة بحث العلاقة بين الفرد والمجتمع وفق تصور كلياني؟

إن الإجابة على هذه التساؤلات، يمر حتما عبر تحديد جملة من المفاهيم: ما المقصود بالتخصص، ماهي العلاقة القرابية بينهما على المستوى النظري والمنهجي؟

إن الإجابة عن هذه التساؤلات تمر عبر تاريخ الأفكار، والرؤية التطورية للعلوم حيث التخصص مثلما يعرفه **موران** " هو جزء منظم من المعرفة العلمية، وهو قائم على تقسيم العمل، ويسعى إلى تجسيد استقلاليته من خلال تحديد مجالات موضوعاته، واللغة المشكلة له، وكذا التقنيات التي يطورها ويستعملها، وجملة النظريات الخاصة به" ادغار موران.

ويشير **مارسال موس** في إشارة إلى بحث تاريخ بروز التخصص وتنظيمها ظهر في القرن 19 عشر، أي مع ظهور الجامعة، وتطورت أكثر في القرن 20 مع تطور البحث العلمي.

مما سبق، يتبدى أن التخصص له تاريخه ويرتبط بالجامعة سواء يتطور أكثر أو يزول ويفقد تأثيره في سياق علاقته بالتخصصات الأخرى.

وعليه، وطالما أن التخصصات ترتبط من حيث الولوج والتطور بالجامعة، جدير بنا إذا أن نبحث حالة العلوم الاجتماعية في الجزائر، مع العلم أن الجامعة الجزائرية حديثة النشأة- 50 سنة فقط -، إذا ما استثنينا الجامعة في الفترة الكولونيالية حيث التعليم الجامعي كان حكرا على الأوروبين وأكثر من ذلك العلوم الاجتماعية ارتبطت بالمدرسة الكولونيالية، من خلال تطوير الاثنوغرافيا، والدراسات الاستشراقية. **محفوظ بن نون**

- العلوم الاجتماعية في الجزائر: التكامل المعرفي المفقود

إن الدراسات حول وضع العلوم الاجتماعية في الجزائر لم يحض بالاهتمام اللازم، ولعل هو ذاته السبب الذي جعلها لم تتطور بالقدر الكاف، حيث تم استحصارها كتخصصات قائمة بذاتها، وهو ما يتم على إسقاط أو استيراد لتخصصات دون بحث أي تخصص تحتاجه الجزائر في سياق رهانات المراحل التاريخية التي مرت بها منذ الاستقلال. لم تقم الجامعة الجزائرية ببحوث جادة لجرد وضعية العلوم الاجتماعية.

إن هيمنة الانتروبولوجيا الاجتماعية والاثنوغرافيا أثناء الفترة الاستعمارية جعل من هذه التخصصات تصنف ضمن العلوم الكولونيالية، وبالتالي تم التخلي عنها تدريجيا إلى أن أصبحت راهنا كتخصصات غير موجودة في كل الجامعات تقريبا، بالرغم من أهميتها في تجسيد علمية العلوم الاجتماعية وهو ما سيتم التطرق له خلال تناول أزمة هذه العلوم، في حين التاريخ، فقد درس استنادا لمنطق يديولوجي، وشكل كتخصص – لرد الاعتبار إلى الطمس والتشويه في نظر الجزائريين للشخصية الوطنية- بمعنى أن التاريخ تم تدريسه انطلاقا من إيديولوجية وطنية، قائمة على الإيثار، والتضخيم للشعب وللأمة دون الاستفادة من التاريخ في تقييم الذات، وبحث آليات بناء العلاقة مع الآخر، في الشق السياسي أو الاقتصادي، سيما وأننا إزاء تحولات عولمت المواطنة، السلوكات الفردية أو الجماعية، جعلت من التواصل ليس اختيار بل حتمية فرضتها وسائل الإعلام المتطورة، تستلزم إما الحضور بالإنتاج العلمي والمشاركة والا

استهلاك ما ينتج ولا تمكن من مقاومته من منظار تخصصات تستعمل إيديولوجيا لرفض الآخر والتقوقع على الذات، علما بأن المحلي والعالمي أضحى واحدا، فالنظريات الحديثة في مجال العلوم الاجتماعية أضحت تدرس ما يعرف بالعالم-محلية، وهو ما يعرف بـ " la glocalisation "[2]

ولعل خير دليل على ذلك، هو ما أشار إليه الباحث الجزائري **محمد ماضوي**، حيث أن الجامعة الجزائرية طالما أنها لا تعيش استقلاليتها عن السياسي فالعلوم الاجتماعية ستعرف انتقائية واستعمال أداتي إيديولوجي لا علمي، حيث على سبيل المثال لا الحصر ظلت الموضوعات المهيمنة في العلوم الاجتماعية تندمج والتوجهات السياسية في كل من علم الاجتماع والتاريخ والاقتصاد وعلم النفس، وفق التخصصات الفرعية التي ظلت تهيمن وبجرد بسيط للموضوعات، هيمنت الطروحات الماركسية للاقتداء بالنموذج السوفياتي والصيني، فالكثير من الدراسات انسجمت مع التوجه السياسي للسلطة، كالتسيير الاشتراكي، والثورة الزراعية والثورة الثقافية، إنها علوم من خلال المختصين في مجالاتها، رافقت السلطة ولم تتحول إلى علوم نقدية ترافق المجتمع وحاجاته وتطلعاته.

ناهيك على أن أزمة التكامل المعرفي بين التخصصات في مجال العلوم الاجتماعية يمكن رصدها في مسألتين أساسيتين:

الأولى وتتجلى في الصراع اللغوي، الذي ظل مهيمن في الجامعة الجزائرية بين "معرب ومفرنس" هو صراع إيديولوجي جعل هم البحث والتعاون مهمل، ناهيك على أن هذا الصراع تحول إلى تباعد بين أجيال التحقت بالجامعة بعد أن تلقت تكوينها باللغة العربية، أما من حيث التحول والظواهر المختلفة التي تمخضت عن كل مرحلة فالعلوم الاجتماعية في الجزائر لم تتحول لترافق، التقييم للتجارب بل راحت تواكب رغبات السلطة في الموضوعات المراد دراستها، فبعد أن تخصص الباحثون في الجامعة وعاشوا تقسيم للعمل، بين معرب يسعى لتناول موضوعات لا تخرج عن بحث الهوية وإثباتها، في حين المفرنس رافق الاراديوية وتخصص في موضوعات التنمية، وداخل هذا التقسم للعمل بين العلوم لم تبرز علوم اجتماعية ترافق المجتمع تطلعاته وبناء موروث بحثي في المجال بالنسبة للعلوم الاجتماعية.

أما بعد الثمانينات وبروز سياسة الانفتاح وما انجر عنها من تحول كعنف، وإرهاب وراهنا الحرقة وغيرها، اتجهت البحوث الفردية للكثير من الباحثين صوبها لكنها لم تنل شكل مشاريع بحث تكفلها الدولة، وتمكن في خضمها بناء تعاون بين الباحثين وفق التخصصات على ما هو حادث في مراكز البحث العالمية، إن التعاون كإستراتيجية بين تخصصات العلوم الاجتماعية لم تبرز إلى حد اللحظة، إلا بعد بروز ما يعرف راهنا بمشاريع البحث الوطنية، أين يمكن أن نجد تعاون بين باحثين في تخصصات مختلفة/ كعلم الاجتماع والاقتصاد وعلم النفس والانثروبولوجيا....

لكن هذه التجربة هي في مراحلها الأولى وتحتاج لوقت لتنضج كفكرة وترسخ كقناعات لدى الباحث المبتدئ في الجزائر، والتي تقوم على جملة من المقومات :

- إعادة النظر في تكوين الباحثين في مجال العلوم الاجتماعية، حيث هنالك مشكل رئيسي في الغالب لا يدركه الباحثين في هذا المجال والمتمثل في ضرورة ترقية معرفة قادرة على إدراك المشكلات العامة والأساسية التي هي شرط لتسجيل معارف لاحقا جزئية ومحلية" وفق التخصص"، فعلى سبيل المثال لا الحصر هل يمكن لمختص في علم الاجتماع أن يستغني عن أوغيست كونت، ودوركايم، هل للمختص في الإرشاد والتوجيه أن يتخصص دون العودة لمؤلف **جون جاك روسو** " إميل" ، هل يمكن أن يصبح أحد مختص في العلوم السياسية دون المرور بالفلسفة السياسية؟

- إن النزعة التخصصية، مثلما تم الإشارة إليها سابقا هي التي جعلت في الجامعة الجزائرية، بعض التخصصات تتعالى وفق تجزئة المعرفة إلى تخصصات وبالتالي أضحت غير قادرة مثلما عبر عن ذلك **إدغار موران** " في إيجاد الرابط بين الجزء والكل، ومن ثم ترهن مسألة السياق، والإقرار بتعقد الظواهر وفشل البحوث في إبراز تداخل الظاهرة والمشاكل. فما هو نفسي حتما هو اجتماعي وما هو اجتماعي سيكون له

آثار نفسية تجلت في إدراك الباحثين راهنا لمفهوم جديد للمجتمع" هو مجتمع الأفراد لا مجتمع الجماعات"، بمعنى أننا لا ننتمي لمجتمع بل لمجتمعات داخل المجتمع، هنالك مجتمع للشباب عبر الشبكات الاجتماعية، ومجتمع للحراقة ومجتمع للانطوائيين ومجتمع للنساء ..... لكل خصوصيته، فالعلوم الاجتماعية لا يمكن أن تصل إلى الإقرار بتشرذم المجتمع وانقسامه على ذاته إلا من خلال الخروج من النمطية البحثية وتناول المجتمع في سياق التحولات التي بدت ملامحها جلية، وأضحت النخب العارفة لا تختلف عن الفئات الاجتماعية حينما تعجز عن تفسير ما يدور من تحولات تتحول إلى بحوث تبحث في ماضي سوسيولوجي وماضي نفسي، وكان الزمن توقف وتوقفت معه حركة التاريخ، لان داخل الثابت سيكون هنالك حتما متحول.

هذا ما يجب إدراكه من قبل الباحثين في الجامعة الجزائرية، إن خلخلة القيم البحثية التي هيمنت ونزعت نحو التقليد والاجترار والسجال دون موضعة التحول كسيرورة وحتمية لكل مجتمع لن يسمح بإدراك دور العلوم الاجتماعية وبالتالي يستحيل التعاون بين المختصين، ويتحول التفكير بنزعة التخصص هو خلاص للضعفاء لكي لا يقرأ السوسيولوجي لعالم النفس ولكي لا يقرأ السوسيولجي للفلسفة وعالم التربية والتوجيه لن يقرأ لروسو لأنه سمع وترسخت لديه من قبل أستاذه بأن روسو فيلسوف، إذا يجب أن يقرأ لبياجي فقط ليقتصر لطريق ويصبح متخصص، لكن عن جهل إن بياجي أقـ حورات فكرية مع فلاسفة ومع سوسيولوجين وحتى أنثروبولوجيين، إن "بياجي" حينما حاول دراسة الطفولة أعاد النظر في الكثير من أفكاره الأولية، فالطفل الذي حاول تحديد سمات شخصيته " ليس نمطيا" قد يكون هنالك أطفال خارج مجال العالم الذي درس فيه بياجي الطفولة"- أوربا-، أين طفل أدغال إفريقيا وأمريكا اللاتينية فبياجي استفاد من الدراسات الاثنوبولوجية، مثلما استفاد بيار بورديو من الاثنوغرافيا في بناء مفهوم "الهيبوتيس" لمفهوم الذي لا يمكن لأي تخصص من الاعتقاد بأنه ملكه فهو مفهوم لكل العلوم الاجتماعية بما فيها التاريخ والفلسفة والاقتصاد. وإعادة الإنتاج، المفهوم التربوي بامتياز لكن مصدره اقتصادي، ناهيك عن مفهوم رأس المال، الذي صيغ في العديد من الأبعاد، فهو اجتماعي، وثقافي وسياسي وتاريخي، وكذا رمزي وديني .... .

إن إدراك التعدد الابستمولوجي للعلوم الاجتماعية وللتخصصات هو الكفيل بتطويرها في الجامعة الجزائرية وبالتالي إخراجها من الصراع التخصصي، الذي ما هو إلا محاولة لإخفاء البؤس المعرفي والوهن الفكري الذي أصاب ممتهني العلوم الاجتماعية في الجامعة الجزائرية.

2- التخصص في العلوم الاجتماعية وأزمة جودة البحوث:

إن أزمة جودة البحث قد تبدو ليست ذات علاقة منطقية بالتخصص ولكنها تصبح واقعا حينما يتعاطى الباحث مع التخصص من منظور شوفيني تعصبي، لأن جودة البحث ترتبط بالإشكاليات والموضوعات المطروحة سواء فرديا أو جماعيا، وطالما أن هم كل بحث هو تقديم إضافات، فيصبح من منظور ابستمولوجية العلوم الاجتماعية إدراك الباحث للتحول للراهن ففي مقال كتبه " berthold gerald" تحت عنوان من "أجل علوم اجتماعية مغايرة " التي قدمت كإشكالية لملتقى حول الممارسات الاجتماعية كتب قائلا: " إننا نعيش نهاية اليقين، وتراجع الحقائق، وأزمة العقل، وفشل الايديولوجيات الكبرى التي غيرت حياة الشعوب والأفراد، فالعلوم الاجتماعية أضحت تبحث في واقع منفلق، لا توجد قيم جماعية تتقاسم، هيمنت الفردية السلبية، وأضحى الوجود الاجتماعي يفلت للإدراك والفهم لمن هم فاعلون فيه ....

بالرغم من الرؤية التشاؤمية التي تحملها هذه الملحوظة، إلا أن ما توحي به كحقيقة، وتطرح جملة من التساؤلات حوله: هل بالنظر للتحولات الكبرى التي تعيشها المجتمعات، العلوم الاجتماعية ستقدم شيئا ويمكن الحديث عن علميتها وجودة بحوثها، إذا بقي المهتمين بها حبيسي الاجترار الأكاديمي والتوصيف ونشر الفكر السجالي لا التحليلي التفكيكي لإعادة علوم اجتماعية مغايرة مثلما رصدها هذا المفكر؟

وبإسقاط هذا الهم الفكري، الذي أسماه **فوكو** "بهم الحقيقة" في سياق واقع المجتمع الجزائري وعلاقة الباحثين في مجال العلوم الاجتماعية به، نجد بأننا ننطلق من موضوعات لنبحث عن مجتمع لا ننطلق من مجتمع نرافقه ونقوم ببحث مشكلاته وحاجاته؟ هل نمط التمثلات استنادا لما تريده النظريات القائمة التي سيقت في مجتمعات وفي واقع غير واقعنا ونقوم بعملية الإسقاط، ونصل لنتائج إما تكون نفيا أو

إقرار بوجود الظاهرة أو الحدث، دون البحث عن تغير نمط التفكير وأساليب البحث أو ممارسة نظرانية بغض النظر عن شكلها كليانية أو جزئية.

كل بحث جاد وهادف في إطار ما ترصده الدراسات يقوم أولا على ضرورة التخلي عن النزعة الاثنومركزية للباحث وللتخصص على حد السواء، بل الانفتاح على التخصصات الأخرى سواء في البحوث الفردية أو الجماعية، بالاطلاع بالقراءة بالمشاركة في ترقية الحوار الأكاديمي، حيث مثلما رصد ذلك المختص في البستمولوجيا العلوم الاجتماعية Jean Claude Passeron، موضحا أن الباحث لن يضيف شيئا طالما أن الباحث لم يتمكن من تشكيل البستمولوجية ذاتية أي خاصة به، لأن الباحث تواجه على الدوام إشكالية "التغيرات" في المجال والزمان، أي تاريخانية الموضوعات بالنسبة للمجتمع المراد دراسته.

وطالما أن كل بحث همه هو الخروج بقوانين وغايته هو التعميم، لذا فالعلوم الاجتماعية تحتاج لفهم ثلاثة أبعاد أساسية هي: الانطولوجيا للمشكلة أو الظاهرة، والسياق، والمفهوم لما له من علاقة بالخطاب العـ ـرف المتخصص في مجال العلوم الاجتماعية.

1- **محورية السياق في البحث الاجتماعي:** ق كل المهتمين بعلمية العلوم الاجتماعية تقييم البحوث الاجتماعية [أهمية السياق كأداة للتفكير والبحث من الناحية الامبريقية، فالسياق له دور في التفسير المباشر للظاهرة، كالقول بأن المشاركة الانتخابية ذات النسب العالية هي محدد لنجاح العملية أو تحسن علاقة الفرد مع المجتمع السياسي.

السياق يمكن أن يحتل موقع المرجعية لكنه لا تفسر أي وجود عدة سياقات يمكن أن تتحكم في هذه الظاهرة، فنجاح مثلا إدارة الجودة الشاملة في اليابان قبل غيره من المجتمعات مردها طبيعة الفرد وتنشئته الاجتماعية، لكن هذا الشكل من السياق الاعتياد به في مجال العلوم الاجتماعية يساعد الباحث من جهة في تشكيل رؤى حول نفس الظاهرة في مجتمعات أخرى أو موضوع، لكن هو محدد ويشكل أداة احترازية لتفادي طرح إشكاليات مغلطة، فمثلا هل يمكن دراسة موضوع إدارة الجودة الشاملة كحقيقة أو كاستراتيجية تسييرية يجب بلوغها في الجزائر؟ هل معناه أن كل مؤسسة لها تنظيم هيكلي، ومدير، ولها بيئة تقع في منطقة ما، أكانت تربوية أو صناعية أو خدماتية ن السهل أن نبحث فيها عن مدى تطبيق إدارة الجودة الشاملة؟ أم من الممكن أننا نشكل قراءات ومرجعية حول الموضوع ونبحث علاقة – النظام بالفاعلين - أي نفترض أن إدارة الجودة الشاملة نظاما تسييريا يقوم على استراتيجيات وأساليب يتماثل لها الفرد ويطبقها، مع العلم أن سياقات التنشئة للفرد في اليابان ليست هي في الولايات المتحدة أو الجزائر، وبالتالي هل إدارة الجودة هي واحدة أو بداخلها تتنوع أشكالها؟ وبالتالي تتعدد البستمولوجيا مقارباتها.

2-**علاقة المفهوم بجودة البحث:** إن عدم إدراك أهمية المفهوم وسلطته المعرفية وعلاقته أيضا بالسياق لمستعمليه أي الباحثين أو الفاعلون الذي يشكل من خلال تعبيرهم الباحث خطابه العارف، سيؤثر على جودة البحث وذلك للاعتبارات التالية:

- يوجد فرق بين الواقع والخطاب الذي يصوره ويفكر فيه وحوله.

- التمثلات التي يحملها الباحث والخطاب الذي يسوقه يتحددان في ضوء الإمكانات اللغوية المتاحة، وطريقة التفكير في ظاهرة معينة وفي زمان معين وفي مكان أو مجال اجتماعي محدد هو كذلك.

فالخطاب حول المساواة بين الرجل والمرأة هو خطاب يتنافى والحقيقة، فمفهوم المساواة تم مثلنته" idealise " لكن تتزايد اللامساواة في الواقع، وعليه فالمفهوم الراهن هو الجندر كمفهوم محايد، يسعى لتحديد العلاقة وتنظيمها لتعوض المثلنة أو الطوياوية والمساواة المطلقة التي تروج لها الخطابات الأنثوية أو الخطابات السياسية الاستعمالاتية للمرأة كحقيقة سوسيولوجية يمكن أن تغيير المعطيات لإيصال الأحزاب للسلطة لا وصولها هي بالذات.

3- **إدراك البعد الانطولوجي للموضوع مؤشر لجودة البحث الاجتماعي:**

ضمن هذه الأمثلة يمكن إذا الوصول إلى مسألة هامة لها علاقة بجودة البحوث في العلوم الاجتماعية وهي إدراك البعد الانطولوجي، أي فهم سيرورة بلوغ الظاهرة الموضوع – بمعنى الاستحضار له موضوع للتخصص وبحث وجودة وتظهراته المختلفة والأبعاد التي يمكن أن يختلها فعليا لا كما يريد الباحث منحها لها تعسفا.

كون أن الكثير من الموضوعات بالرغم من كونها تواصلية تثير نقاشات بين تخصصات ولكن ليست مدركة بنفس الكيفية، كمفهوم الطبقة الاجتماعية أو الزواج كمؤسسة أو الديمقراطية أو الغيرية أو غيرها من الموضوعات..... .

علاوة على العناصر السالفة الذكر المحددة لعلمية العلوم الاجتماعية وجودة بحوثها فهناك داخل اختلاف التمثلات بين الباحثين داخل حقل العلوم الاجتماعية وبين التخصصات وداخل التخصص الواحد، يجب الإشارة إلى مبدأ العقلانية كعامل ابستمولوجي لإحداث التكامل ولما لا وحدة بين العلوم الاجتماعية لمجابهة صعوبة تعقد الظاهرة الاجتماعية ومرونتها وهو ما أوضحه **كارل بوبر** حيث العقلانية هي الكفيلة بإنتاج النموذج التفسيري العام للتفسير العلمي، أي العقلانية هي التي تجزم بعلمية العلوم الاجتماعية من عدمها، وهي المقولة التي أكدها **بيار بورديو** قائلا: الحديث باسم المبحوثين هو خطاب إيديولوجي السماح للمبحوث بالحديث عن ذاته هو الخطاب العلمي بعينه.

3- النزعة التخصصية والكتابات الاستعجالية: سبب أزمة علوم المجتمع

الكتابات الاستعجالية هي كتابات للأزمة تعرف ظهرت في الأدب في العديد من المجتمعات ثم ظهرت في العلوم الاجتماعية، جراء سرعة التحولات الاجتماعية التي عرفتها المجتمعات، كالأزمات المالية، الربيع العربي، ظهور الحرقة كظاهرة جعلتها محل اهتمام المؤسسات الدولية والإقليمية.

إن الكتابات الاستعجالية تطرح إشكالية مفاهيمية بالأساس كون أنها لا تتفق حول المعنى الذي تمنحه للظاهرة كون هذه الأخيرة لم تستقر بل تعرف سيرورة متناهية من حيث التداعيات والتمظهرات الكثيرة التي تتخذها[3].

فمفهوم الحرقة مثلا اعتبر انتحار جماعي، واعتبره البعض أنه تدني في مستوى الوطنية وهي تجلي لصراع بين أجيال، والانثروبولوجين اعتبروها استمرار لظاهرة اتسمت بالكمون لفترات معينة ثم عاودت الظهور في مجتمعات هي في الأصل مجتمعات للهجرة.

أما في سياق ما يصطلح عليه بالربيع العربي، فالاختلاف حول المفهوم، لازال محل نقاش، هل هي ثورات أم انتفاضات، لكل فريق مبرراته وقراءته، هي ثورات كونها أطاحت بنظام حكم، لكنها انتفاضات كونها أعادت للساحة السياسية بعض القوى، ظل يروج لها من قبل بعض المختصين في العلوم السياسية والاجتماعية أنها العائق الذي وقف أمام التقدم وبناء دولة حداثية والمقصود هنا هم الإسلاميين، لكن وفي مفارقة هذه القوى التي رفضتهم ذات يوم والمفكرين الذين رافعوا لضرورة إبعادهم من السياسة أضحوا في وقت وجيز يتقبلون فكرة عودتهم ويجب الإقرار بهم كحقيقة سوسيولوجية؟

إن السرعة التي تتم بها التغيرات في المجتمعات أربكت المختصين في العلوم الاجتماعية وتحولوا إلى شبه صحفيين يصورون الواقع ويتباعونه، لكن لم يعد بمقدورهم التنظير على غرار الرواد وصياغة نظريات يمكن الاحتكام إليها في فهم التطور التاريخي للمجتمعات.

المراجع

[1] Edgar Morin; Actes du colloques du comite national du recherche; interdisciplinarité; ed ;CNRS. - 1990.

- Michel Faucault, Archeologie du savoir, editions Gallimard ; paris ; 1969; p 256.2

3-Pierre Bourdieu, la distinction, critique sociale du jugement, editions de minuit, paris , 1979, p 216.

[3] - Edouard Gurdella , traiter les problemes sociaux comme des urgences , revue des sciences de l homme , 2011, p , 131.

4-Mohamed Madoui, les sciences sociales en Algérie, sur les usages de la sociologie, revue sociologies pratiques, presse de science po, paris, 2007/2no 15; p 151.

5- Dominique Raynaud, comment penser l autonomie du discours ; revue de mauss; la decouverte; paris ; 2001/ 1/ no 17 ; p 357.

6-Jean Claude Passeron; le métier de sociologue preqlqbles épistémologiques; paris et la haye; mouton; 2edition ; 1973; p 254.

7- Laurence kaufman, les voies de la deferences sur la nature des concepts sociopolitiques, revue language et societe , maison des sciences de l homme , 2006/3/ no 117, p 91.

08- Edouard Gurdella , traiter les problemes sociaux comme des urgences, revue des sciences de l homme, 2011, p 131.